

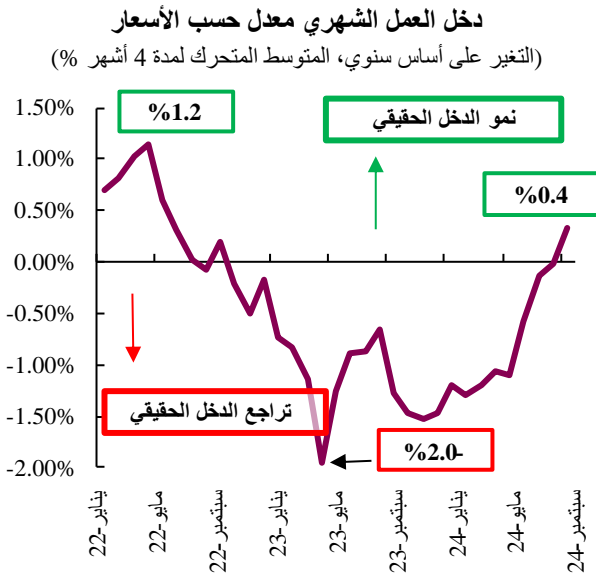
اليابان تتجه لتحقيق انتعاش في النمو الاقتصادي

العام، نما الاستهلاك بمعدل سنوي قوي بلغ 3.6%، وهو الأعلى منذ التعافي من جائحة كوفيد.

مستقبلاً، يهدف أكبر اتحاد نقابي للعمال إلى التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الأجور مماثلة للزيادة السابقة. ونمو الأجور بمتوسط 5% مع اقتراب التضخم من 2% يعني ضمناً زيادة كبيرة في القوة الشرائية للأسر. ويدعم رئيس الوزراء شيجيرو إيشيبا زيادة الأجور، فهو يسعى لإيصال الاقتصاد إلى حلقة إيجابية من النمو مع الحفاظ على استقرار التضخم. ولأن الاستهلاك يمثل ما يقرب من 60% من الاقتصاد الياباني، فإن الدفعة التي يوفرها الدخل الحقيقي ستدعم النمو الاقتصادي بقوة.

في بداية العام، كانت آفاق النمو الاقتصادي لليابان تتسم بالتفاؤل. وكانت النسبة المتوقعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024 قريبة من 1%. وعلى الرغم من أن هذه النسبة لا تعتبر مذهلة بالمقارنة مع بلدان أخرى، إلا أنها كانت أعلى بشكل واعد من المتوسط السنوي الذي بلغ 0.75% في اليابان منذ عام 2000. وتلاشى هذا التفاؤل النسبي تدريجياً على مدار العام، وسط بيئة مليئة بالتحديات تتسم بضعف الطلب الخارجي، وركود الاستهلاك، وعدم اليقين الجيوسياسي. وتشير التوقعات الأخيرة إلى تراجع طفيف في الاقتصاد الياباني هذا العام. ومع ذلك، فإن هذه الرياح المعاكسة أخذت في الانحسار، وأصبحت الأوضاع الآن مواتية بدرجة أكبر لليابان.

من وجهة نظرنا، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في اليابان انتعاشاً معتدلاً في العام المقبل. وسنناقش في هذا المقال ثلاثة عوامل رئيسية من شأنها أن تساهم في تحسين أداء الاقتصاد الياباني في عام 2025.

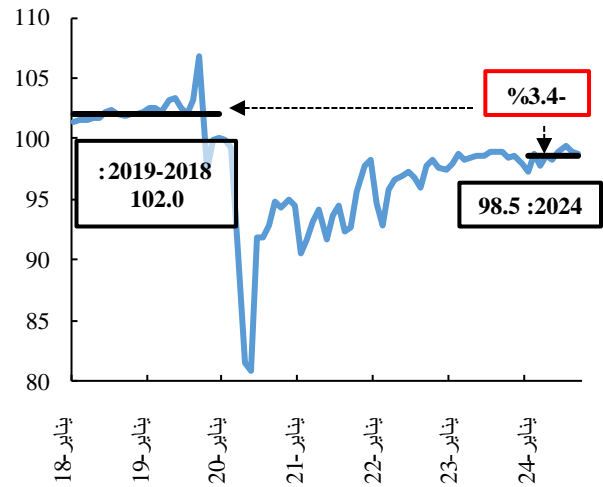


المصادر: هيفر أناليتكس، قسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، طرحت الحكومة مبادرات جديدة وبرنامجاً مالياً من شأنه أن يوفر المزيد من التحفيز للاقتصاد. ففي نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على حزمة بقيمة 21.9 تريليون ين ياباني (140 مليار دولار أميركي) تتضمن إجراءات للتخفيف من تأثير التضخم على الإنفاق الأسري، فضلاً عن زيادة الاستثمار في الصناعات الرئيسية. وتشمل التدابير تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، ودعم فواتير الكهرباء والغاز، إضافة إلى رفع عتبة الراتب السنوي المعفى من الضرائب لتشجيع المشاركة في القوى العاملة، وخاصة بين النساء.

وتستهدف الحكومة أيضاً زيادة الاستثمار، مع دعم الإنفاق الرأسمالي في صناعات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، في محاولة لاستعادة القدرة التنافسية للاقتصاد الياباني. وفي الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام، نما الاستثمار بنسبة 0.2%

مؤشر نشاط الاستهلاك
(شهرياً، مؤشر حجم 2015 = 100)



المصادر: بنك اليابان، قسم الاقتصاد في QNB

أولاً، من المتوقع أن يتجاوز النمو القوي في الأجور معدل التضخم، وهو ما من شأنه أن يعزز الدخل الحقيقي ويدعم تعافي الاستهلاك. وأدى ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية لدخل الأسر خلال العامين الماضيين. ونتيجة لذلك، شهد الاستهلاك ركوداً، وظل أقل بكثير من المتوسط السائد قبل الجائحة خلال الفترة 2019-2018. ومنذ منتصف العام، بدأ نمو الأجور المعدل وفقاً للأسعار في التعافي، على خلفية اتفاق الشنتو (المفاوضات السنوية بين النقابات العمالية وقادة الشركات) الذي أدى إلى زيادة في متوسط الأجور بنسبة 5.6%، وهي الأكبر منذ 33 عاماً. وفي الربع الثالث من هذا

وإلى جانب السياحة، تشهد صناعات مثل السيارات والإلكترونيات زيادة في الطلب بسبب تحسن القدرة التنافسية للأسعار. بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الصادرات من تحسن الطلب الخارجي حيث نتوقع أن يستمر نمو أحجام التجارة العالمية في التعافي، ويتسارع إلى 3.2% في عام 2025، من نسبة 2.8% المتوقعة لهذا العام. إجمالاً، فإن تحسن التوقعات للقطاعات الموجهة نحو التصدير من شأنه أن يعزز تعافي النمو الاقتصادي في اليابان.

بشكل عام، من المتوقع أن يتعافى النمو الاقتصادي في اليابان العام المقبل، وذلك بفضل نمو الدخل الحقيقي الذي يعزز الاستهلاك، وبرنامج التحفيز المالي، وتحسن التوقعات الخاصة بالقطاعات الموجهة نحو التصدير. ونتوقع أن ينمو الاقتصاد الياباني بنسبة 1.3% في عام 2025. ومن شأن هذا التعافي أن يفسح المجال أمام بنك اليابان لاستئناف رفع أسعار الفائدة بعد زيادة حذرة في مارس، هي الأولى منذ 17 عاماً.

فقط مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وهي وتيرة مخيبة للأمل من الإنفاق الرأسمالي الذي يقيد النمو الاقتصادي طويل الأجل. وستساعد التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة في تعزيز النمو الكلي.

ثالثاً، ستستفيد القطاعات الموجهة نحو التصدير من انخفاض قيمة الين وتحسن الطلب الخارجي. هذا العام، انخفضت قيمة الين بنسبة 7.6% في المتوسط مقارنة بالعام الماضي، ويعزز ضعف الين القدرة التنافسية للصناعات الموجهة نحو التصدير من خلال خفض أسعار السلع والخدمات إلى مستويات معقولة أكثر في السوق العالمية. وقد استفادت السياحة بشكل ملحوظ من هذا التحول في العملة، وهي الآن واحدة من أكبر القطاعات جلياً للتدفقات النقدية الخارجية إلى اليابان. في شهر أكتوبر 2024، استقبلت اليابان عدداً قياسياً من السياح بلغ 3.3 مليون زائر. وعلى مدار الاثني عشر شهراً الماضية، بلغ الإنفاق السياحي حوالي 37.7 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد المساهمة الكبيرة للقطاع في الاقتصاد.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين*

مدير أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع الإلكترونيات الخاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.